

تاريخ العلاقات العراقية التشيكية للفترة من ١٩٦٨-٢٠١٠

أحمد محمد الخالد*

المخلص: إن العلاقات الثنائية بين العراق وتشيكيا قد عانت من الرتابة، ولم تشهد زيارات متبادلة، خاصة من قبل الجانب التشيكي، خلال الاعوام الماضية التي تلت التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣. في العام الماضي انشغل الجانبان بالانتخابات البرلمانية وتشكيل حكومة جديدة في كلتا الدولتين. وان كان طبيعة الاحزاب السياسية التشيكية وعمر التجربة الديمقراطية قد لعبا دورا ايجابيا في اختصار فترة تشكيل الحكومة التشيكية، فان الغموض الذي تركه تأخر اعلان نتائج الانتخابات العراقية ومفاوضات تشكيل الحكومة قد حتمت على أعضاء المجتمع الدولي، ومنهم تشيكيا، الانتظار والترقب، لحين جلاء الموقف واستقرار الوضع السياسي. الآن، وقد باشر البرلمان العراقي اعماله وتم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، فلقد شهدنا سعيا حثيثا من كلا الجانبين نحو تطوير العلاقات وتعزيزها، وتجسد ذلك من خلال الزيارات المتكررة والمتبادلة لكبار المسؤولين الى العاصمة بغداد وبراغ.

The History of Iraqi-Czech Relationships (1968-2010)

Ahmed M. Khalid

Abstract: Bilateral relations between Iraq and Czech Republic had suffered from monotony, no exchanged visits had been made, especially from the Czech side, specially over the years that followed the changes that happened in Iraq after 2003. Last year, the two sides were busy with parliamentary elections and the formation of the new government in both countries. And the nature of the political parties, the Czech and the age of the democratic experiment may have played a positive role in reducing the time taken to form the Czech government, the ambiguity left by the delayed announcement of results of the Iraqi elections and negotiations on the formation has necessitated the members of the international community, including the Czech republic, to wait and see approach, pending clarification of the situation and stabilizing of the political situation. Now, the Iraqi parliament has begun its work and the new government was formatted ,we have seen intensive efforts by both sides to develop relations and reflected through frequent visits and exchanges of senior officials to the capitals of Baghdad and Prague.

المقدمة:

يعد هذا البحث مكملاً للبحث السابق الذي تناول العلاقات منذ نشأتها ولغاية ١٩٦٨، كما انه وبسبب افتقار الجانب العراقي لاية مصادر حول العلاقات مع تشيكوسلوفاكيا (السابقة)، بسبب التخريب الذي طال ارشيف وزارة الخارجية واغلب المؤسسات العراقية اثناء التدخل العسكري الامريكي عام ٢٠٠٣، سأحاول في هذا البحث تسليط الضوء على ابرز الاحداث والمحطات في تاريخ العلاقات بين البلدين في الفترة من ١٩٦٨-٢٠١٠، مستنداً بذلك الى وثائق ارشيف وزارة الخارجية التشيكية والارشيف الوطني التشيكي.

بالرغم من ان البحث يتألف من اربعة مباحث وخاتمة، والتي تم اختيارها استنادا الى المراحل التاريخية الهامة وانعكاسها على سير تلك العلاقات، فان التركيز الأكبر قد انصب على المبحثين الاول والثاني، لما شهدته العلاقات من تطور كبير في تلك الفترتين. عسى ان اكون قد وفقت في ملء فراغ المعلومات الكبير في هذا المجال، والتي اعتقدها مفيدة للمهتمين بمتابعة تلك العلاقات.

العلاقات للفترة ١٩٦٨-١٩٧٩

ان تغير النظام السياسي في كل من تشيكوسلوفاكيا والعراق مع نهاية الستينيات وفي نفس الفترة تقريبا، ادى الى تغير التوجهات السياسية في كلا البلدين تبعا لذلك. وقد رحب الاتحاد السوفييتي، الذي كان يقود دول حلف وارشو وبضمنها تشيكوسلوفاكيا، بالتغيير الذي حصل في العراق، لأنه كان يعني بالنسبة له توجهها نحو الفكر والمنهج اليساري. وفي عام ١٩٦٩ تم في موسكو التوقيع على اتفاقية تعاون نفطي بين البلدين، وفي آذار عام ١٩٧٠ وقع النظام الجديد اتفاقية هدنة مع الأكراد، وفي منتصف عام ١٩٧١ اطلق سراح عدد كبير من السجناء الشيوعيين (عدة مئات منهم)، وفي نيسان ١٩٧٢ شارك اثنان من الشيوعيين في الحكومة، وسمح للحزب الشيوعي بإصدار نشرته الأسبوعية، وهكذا استمر النظام بإجراء اصلاحات اجتماعية وسياسية. على الصعيد الاقتصادي، أمم العراق شركة النفط عام ١٩٧٢، وتدرجيا أمم كافة الصناعات البتروكيماوية^(١). وفي نيسان من عام ١٩٧٢ عقد العراق مع الاتحاد السوفييتي اتفاقية صداقة وتعاون. وبعد ٣ سنوات تم توقيع اتفاقية مع حلف وارشو^(٢).

جاءت الرغبة في تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وتشيكوسلوفاكيا من قبل الجانب العراقي، حيث زار براغ قي خريف ١٩٦٨ كل من وزير الثقافة(السامرائي) ووزير الخارجية(الشيخلي)، ثم تكثفت الزيارات الى براغ في عام ١٩٦٩ من قبل كل من وزير الصناعة والاقتصاد وعضو مجلس قيادة الثورة (غيدان)، ونائب رئيس الوزراء (عماش)، واستمرت أيضا في الأعوام التالية، وكان أهمها زيارة وزير الدفاع (التكريتي) عام ١٩٧٠. في ١٠ شباط/ ١٩٧٣ قام وزير الخارجية التشيكوسلوفاكي (خنوبك) بزيارة الى بغداد التقى خلالها رئيس الجمهورية (أحمد حسن البكر) واغلب القادة العراقيين، ووجه دعوة إلى نظيره العراقي (مرتضى عبد الباقي)، الذي لبي الدعوة وزار براغ في ٨ حزيران/ ١٩٧٣، والتقى بجميع قياديي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ويمكن القول ان زيارات وزيري الخارجية كانت ناجحة، وقد ساعدت على حل المسائل الخلافية ومهدت الارضية لتطوير العلاقات الثنائية بشكل أوسع. الجديد في العلاقات التشيكوسلوفاكية العراقية هو حصول أمر هام في بدايات السبعينات، وهو التعاون بين الحزبين الشيوعي والبعث، فضلا عن التعاون بين الحزبين الشيوعيين في كلا البلدين، ففي المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي دعي وفد من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي للحضور بقيادة محمد عزيز. وبعد عام من هذا التاريخ قام وفد من الحزب الشيوعي بزيارة الى العراق بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لتأسيس حزب البعث، وكان في قيادة الوفد عضو اللجنة المركزية ونائب رئيس الوزراء (لاديسلاف آدميتس) وقد استقبلهم (صدام حسين) الأمين العام للحزب آنذاك. والذي اشارت اليه سفارة الجمهورية التشيكوسلوفاكية آنذاك

كإشارة إلى مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين^(٣). في حزيران ١٩٧٤ أجرى وفد من حزب البعث مباحثات في براغ، ووقع مع نظيره الشيوعي وثيقة تعاون، تضمنت تبادل وجهات النظر بصورة منتظمة، وتبادل الزيارات والنشريات والدعوات المتقابلة إلى المؤتمرات، وتنظيم سفرات سياحية وتقديم الزمالات لأعضاء حزب البعث^(٤). وفي نفس الوقت، لم يتم إغفال العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي الذي استمر تمويله من قبل براغ. إذ كان له ممثله في مجلة قضايا السلم والاشتراكية. والذي كان يزود قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بالمعلومات عن العراق^(٥). كان العراق في فترة السبعينات يعد واحداً من أهم ثلاث دول من العالم الثالث في قائمة الأهمية بالنسبة للاقتصاد التشيكوسلوفاكي، وأصبح واحداً من أهم الشركاء التجاريين في العالم الثالث بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وبتصدير الآلات^(٦). ويمكن فهم هذه الأهمية من خلال الأسباب التالية: كان العراق يحصل على مداخيل هائلة نظراً لارتفاع أسعار النفط، والتي وظفها في التصنيع والسلاح، وفي هذين المجالين كان لتشيكوسلوفاكيا موقعها المتميز. والعراق خلافاً لبقية الدول لم يكن يصر على التوازن في الميزان التجاري، وبفضل ذلك حصلت تشيكوسلوفاكيا سنوياً على سيولة نقدية تقارب المائة مليون دولار سنوياً^(٧). وكانت الأسلحة تمثل ثلث الصادرات إلى العراق. وصل حجم تصدير الأسلحة التشيكوسلوفاكية إلى العراق بعد حرب الأيام الستة أرقاماً خيالية. إذ لغاية ١٩٧٠ تم تسليم العراق ٤٠ طائرة تدريب L-29 و٣٩٥ مدرعة نوع TOPAS و١٧٣ مدرعة SKOT و٣٣٤ قطعة مضادة للطائرات مع أعتدة: " في عام ١٩٧٠ تم الاتفاق مع العراق على بيع ٧٠ مدرعة نوع TOPAS وثمانية دبابت MT-55 و٢٥٠٠٠ قطعة رشاش، وفي عام ١٩٧٢ تم الاتفاق مع العراق على اتفاقية تقضي ببيع ٥٠ طائرة L-39 و٣٠ دبابة، و٣٥ مدرعة SKOT، ٤٠ قطعة مدفع مضاد للطائرات مع أعتدتها، و٣ رادارات، و٧٠ شاحنة نوع KOLOS و٧٠ من نوع TRAP إضافة إلى قطع غيار (٤٤١). ولم يقتصر الأمر على تصدير السلاح بل تضمن أيضاً استثمارات (خاصة) فعلى سبيل المثال في تموز ١٩٧٨ تم التوقيع على عقد بناء مصنع للذخيرة بقيمة حوالي ٤٥ مليون دولار، فضلاً عن خبرات فنية، ومنذ عام ١٩٧٨ كان هناك تواجد من قبل الأساتذة التشيكوسلوفاكيين في الأكاديمية العسكرية الهندسية العراقية^(٨).

يعد بناء مصفى النفط في البصرة بقيمة ٦٣ مليون دولار، من أكبر الاستثمارات في تلك الفترة، والذي عمل فيه ١٣٠٠ خبير تشيكوسلوفاكي في بداية السبعينات. كذلك تطورت العلاقات الأمنية بين البلدين بشكل مضطرب حيث تم الاتفاق على التعاون المشترك بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٢. ثم في عام ١٩٧٦ زار العراق وفد مؤلف من عشرة أشخاص من وزارة الداخلية التشيكوسلوفاكية لبحث التعاون الأمني الثنائي. وفي شهر آب من نفس العام وقع وزير الداخلية العراقي أثناء زيارته إلى براغ عقد التعاون المشترك بين الوزارتين، وعلى ضوء هذا الاتفاق سلمت الداخلية التشيكية نظيرتها العراقية معلومات حول (الإجراءات اللازمة في الصراع ضد الأعداء وحول الجرائم الاقتصادية ووسائل تكنولوجيا خاصة وأرسل الأخصائيون إلى بغداد، وبحثوا كيفية علاج قيادي وزارة الداخلية في براغ وقد بلغ عددهم ٢٥ من كبار العاملين في الوزارة، وفي نفس الوقت دخلوا في دورات (كورسات) للاستفادة من دراسات تتعلق بالصهيونية والأمبريالية والمخابرات الإسرائيلية وطرق نشاطهم^(٩). وفي آذار ١٩٧٧ زار وزير الداخلية (يارومير أوبزينا) العراق^(١٠) وبعد ثلاث سنوات حضر إلى براغ وزير الداخلية العراقي (سعدون شاكر) "نتائج هذه الزيارة كانت مبهرة، كما ورد في وثيقة العلاقات مع العراق"^(١١). بعدها زار (أوبزينا) العراق مرة أخرى عام ١٩٨١^(١٢). بالرغم من ذلك واعتباراً من منتصف السبعينات تقريباً، بدأ النظام العراقي يظهر عداء شديداً للمعارضة الكردية والشيوعية. في عام ١٩٧٥ صدر قانون يجيز سجن الطلبة، لمدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة، الذين يدرسون في الخارج بدون علم الحكومة، وهذا الأمر بدأ واضحاً أنه موجه ضد الطلاب الذين يدرسون في الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية، إذ بدأ السفير

^١ التقى الباحث بعدد منهم (البروفسور أندري لوج، البروفسور أوندروشك) اللذان لم يخفيا حبهما للعراق واعجابهما بحركة الأعمار والنهضة التي كان قد شهدتها البلد مطلع الثمانينات، ويتأسفاً على السياسة الحمقاء التي اغرقت العراق بالحروب.

العراقي في براغ بالتحري عن أسماء الطلبة الدارسين هناك. وبعد أن أظهرت براغ رفضها لتقديم المعلومات كان رد فعل الحكومة العراقية بالامتناع عن التوقيع على البرنامج الثقافي السنوي^(١٣)، الوثائق المتاحة التي لم يتم تأكيدها ولا نفيها والواردة من المخابرات السوفيتية تتحدث عن ان تشيكوسلوفاكيا قد قدمت للحزب الشيوعي العراقي ١٠٠٠ قذيفة مضادة للدبابات وعدة آلاف من الرشاشات وسلمتها إلى قاعدتهم في كردستان^(١٤). وفي النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي تعقدت العلاقات الاقتصادية " تعقدت السوق العراقية أمام البضائع التشيكوسلوفاكية بفعل المنافسة اليابانية والغربية الشديدة"^(١٥).

وصلت العلاقات بين البلدين الى ذروتها بزيارة الرئيس التشيكوسلوفاكي (غوستاف هوساك) على رأس وفد كبير إلى بغداد في حزيران من عام ١٩٧٧، ويشير التقرير المقدم إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي المؤرخ في ١٩٧٧ /٦/٨ إلى أن: "المباحثات التي جرت بين الرئيسين أظهرت عمق العلاقة وقوتها"^(١٦). ويمكن ملاحظة ذلك من الاطلاع على البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة المتضمن ٢٣ فقرة، الذي يشير إلى التنسيق المشترك حول مختلف القضايا، وتضمن ايضا دعوة الى الرئيس العراقي لزيارة براغ والتي قبلها على ان يحدد موعدها لاحقا. وخلال الزيارة تم الاتفاق على مضاعفة الاستثمار المتفق عليه عام ١٩٧٢، أي من ٥٠ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون. وفي الوقت نفسه زيادة استيراد تشيكوسلوفاكيا من النفط العراقي من ٨٠٪ إلى ٩٠٪، وإنهاء خط الأنابيب (أدريا) لإعادة تصدير النفط العراقي إلى بلدان أخرى^(١٧). والتقى الرئيس (غوستاف هوساك) أثناء زيارته هذه بجميع المسؤولين العراقيين عدا (صدام حسين) الذي كان مريضا أثناء الزيارة^(١٨)، وقد تولى علاجه إثنان من الأطباء التشيك: رئيس قسم العصبية في المستشفى العسكري في براغ الدكتور (زدينيك كونتس) والأخصائي في الأمراض العصبية (سفاتوبولك كليسنيل)، بوجود طبيبان من الاتحاد السوفيتي وطبيبان من المانيا الشرقية وطبيبان من العراق وطبيب من الهند وعالج فريق الأطباء صدام حسين من ٢٢ الى ١٩٧٧/٤/٢٤ وتبين أنه يعاني من تآكل الغضروف بين الفقرات القطنية، والتهاب جذور الأعصاب مصاحبة بالآلام كبيرة.

بعد ذلك قامت وفود هامة من تشيكوسلوفاكيا بزيارة العراق منها زيارة وزير الدفاع (مارتين دزور) إلى بغداد وقابل خلال زيارته وزير الدفاع عدنان خير الله طلفاح، حيث بحث الوزيران التعاون بين الجيشين وتقديم التكنولوجيا العسكرية التشيكوسلوفاكية إلى العراق. وقد استقبل صدام حسين الوزير (مارتين دزور) وأبدى اهتماما كبيرا بتجربة تشيكوسلوفاكيا الحزبية داخل الجيش^(١٩). كما زار رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي (شتراوغال) بغداد عام ١٩٧٨ وتبادل وجهات النظر مع الرئيس (البكر) ونائبه (صدام حسين) وفي تقريره الذي قدمه للأمين العام (هوساك) أبدى "ضرورة تكثيف الاتصال بين الحزبين"^(٢٠).

العلاقات للفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٨٩

باستلام (صدام حسين) السلطة تحقق الأمر الذي كانت تشيكوسلوفاكيا تعتبره أمرا سلبيا، وقامت هيئة مستشاري وزير الخارجية التشيكوسلوفاكي في يوم ١٩٨٠/٤/٢٢، ببحث العلاقات مع العراق بعد استلام صدام حسين للسلطة. وفي ضوء التقرير المقدم من الدائرة الثامنة في وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية تبين أن صدام حسين كان "رجلا عمليا طموحا" كما تناول أيضا أن التصفيات التي كان يقوم بها في الحكومة والجيش كانت تتم بالقتل وان الملاحقات قد أصابت الشيوعيين والتقدميين بشكل خاص^(٢١). وأشارت الهيئة في مباحثاتها إلى برود في العلاقات تجاه الأنظمة الاشتراكية، وفي نفس الوقت ظهرت الرغبة في زيادة التعاون مع النظام العراقي. "إن تعميق العلاقات مع النظام يساعد على اقترابه من الأنظمة المعادية للامبريالية فضلا عن مزيد من العلاقات الإيجابية". وكانت قيادة وزارة الخارجية تدرك أن "العلاقات مع العراق لها حساسيتها الخاصة". ورأت أن تشيكوسلوفاكيا علاقاتها الخاصة مع القيادات العراقية، والتي يمكن استثمارها^(٢٢) وأن تلك العلاقات

كانت بفضل زوجات المسؤولين، فزوجة صدام حسين واطفالها مثلا قد قضاوا في صيف سنوات (١٩٧٨-١٩٧٩) عددا من الأسابيع في تشيكوسلوفاكيا. كما رافقتها في زيارتها زوجات بعض المسؤولين اللاتي لاقين معاملة حسنة من قبل المسؤولين في براغ^(٢٣). وخلال استقبال صدام للسفير التشيكوسلوفاكي في بغداد (ميروسلاف بيراسيك) بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١ لوداعه قال صدام: " ليس لدي وقت لزيارة تشيكوسلوفاكيا". وعبر عن شكره على حفاوة استقبال عائلته في براغ^(٢٤).

كانت تجارة السلاح هي الأساس في علاقات البلدين خلال حكم صدام حسين، إذ أنه للفترة من ١٩٧٧ وحتى بداية الحرب مع ايران في ايلول ١٩٨٠ حصلت شركة (أومنيبول - التشيكية) على صفقات تسليح بقيمة ١٥٤ مليون دولار. فيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو من الحرب، فانه ومع اندلاع الحرب لم يكن أي من طرفي النزاع يحظى بافضلية لدى الاتحاد السوفيتي، ولم يكن الاتحاد السوفيتي ينوي تأييد العراق بسبب الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران، وخاصة القلق من تجديد العلاقات الإيرانية الأمريكية. ولذا قام برفض أمداد العراق بالأسلحة في بداية الحرب وعرض ذلك على إيران التي رفضتها^(٢٥). وقد تماشت السياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية مع سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة، وبسبب هذه السياسة أصبح هناك نوع من الجدل في الموقف التشيكوسلوفاكي من الحرب العراقية الإيرانية ولأسباب عديدة غير واضحة المعالم، خاصة وأن هذا الصراع ولأسباب عديدة يشوبه الغموض. لا تتوفر لدى صانع القرار التشيكوسلوفاكي معلومات موثقة لتحليل أسباب هذه الحرب من حيث الأهداف والقوى التي تقف وراء الطرفين المتخاصمين. كان على تشيكوسلوفاكيا أن تتخذ موقفا واضحا تستطيع أن تقول له للمبعوث الخاص للرئيس العراقي (نعيم حداد) الذي وصل إلى براغ في ١٩٨٠/١٠/٩ لينقل معه وجهة نظر (صدام حسين) حول الموضوع. جمهوريات الكتلة الشيوعية كان هدفها - والحالة هذه - أن تكسب رضى الطرفين وان تتوقف الحرب بينهما من أجل وقف امتداد النفوذ الأمريكي في المنطقة. ورد هذا في جدول المباحثات وكذلك ورد فيه ان تشيكوسلوفاكيا لها رغبة في تطوير العلاقات مع البلدين. بدأت تشيكوسلوفاكيا باتخاذ موقف متردد من العلاقات مع البلدين، وذلك بتأثير مباشر من الاتحاد السوفيتي وادت في النهاية إلى وقف الامدادات، وكانت ردود فعل العراقيين غاضبة على ذلك، فمارسوا الضغط الكبير من أجل أن تعيد تشيكوسلوفاكيا النظر في موقفها من الإمدادات. وأثناء الحوار بين البلدين وردت ملاحظات صريحة من قبل الجانب العراقي هدد فيه بأن العلاقات بين البلدين سوف يتم تقييمها بناء على هذا الموقف التشيكوسلوفاكي^(٢٦). مع تطور الحرب (في خريف عام ١٩٨٠) أصبح وضع الخبراء التشيكوسلوفاكيين الموجودين في العراق في خطر، وفي تشرين الأول من عام ١٩٨٠ حصل إخلاء النساء والأطفال من العراق اضافة إلى ٩٠٠ مواطن تشيكوسلوفاكي منهم ٧٠٠ من العاملين في مصفى (صلاح الدين). السفير التشيكوسلوفاكي (يان سترাকা) أصر على استمرار تواجد الخبراء التشيكوسلوفاكيين في أماكن عملهم بغض النظر عن المخاطر المحيطة بهم. "إذا ما وافق السفير (سترাকা) وقرر خروج الخبراء من مواقع عملهم فسيؤدي الى خسارة تشيكوسلوفاكيا لموقعها من بين الدول التي سيتعامل العراق معها بعد الحرب، واقترح (سترাকা) أنه بالرغم من وجود المخاطر على أرواح الخبراء إلا أنه فضل بقائهم في بيجي، مع تقييم الوضع يوميا". موقف الحكومة التشيكية كان مشوشا^(٢٧).

في النصف الأول من عام ١٩٨٠ أنهت الشركات التشيكوسلوفاكية بعض المشاريع الكبرى، في عام ١٩٨٣ مصفى (صلاح الدين) الأول في بيجي، وبعدها بعام مصفى صلاح الدين الثاني. وبقيت مشاريع الاستثمار الكبرى ممثلة بمشروع الأرواء في أبو غريب ومعمل تجميع التراكورتات في الاسكندرية " وبالرغم من انخفاض مستوى التصدير إلى العراق بسبب الحرب بقي العراق أحد أكبر الشركاء التجاريين خارج المنظومة الاشتراكية"^(٢٨). في كانون الثاني من عام ١٩٨١ صرح وزير الصناعة (توفيق) الذي كان على رأس الوفد العراقي في زيارة إلى تشيكوسلوفاكيا "أن علاقة العراق مع الدول الأخرى سوف تبنى على ضوء موقفها من الحرب العراقية الإيرانية. وأن بمقدور تشيكوسلوفاكيا تزويد العراق بالأسلحة وهذا هو مفتاح نجاح زيارتنا إلى تشيكوسلوفاكيا". وبسبب

الموقف المتردد من قبل الطرف التشيكوسلوفاكي المفاوض طالب (توفيق) في يوم ٢٣ كانون ثاني ببقاء خاص مع رئيس الوزراء (شتراوغال) وتحديث معه بلغة غير دبلوماسية: "إذا بقي الموقف التشيكوسلوفاكي من تزويد العراق بالأسلحة، فسوف تفقد تشيكوسلوفاكيا الكثير من علاقات التعاون بين البلدين، وعلى سبيل المثال سيلغى التعاون بمجال التراكورتات/ زيتور، وسوف يختار العراق شركة فنلندية عوضا عنها، والتي بمستطاعها أن تزودنا بنوعية أفضل من تراكورتات/ زيتور، هم يعلمون أننا نبيع الأسلحة الى ليبيا وسورية فلماذا لا نبيع العراق الذي يدفع نقدا". وطالب (توفيق) بالحصول على قذائف المدافع وإطارات للطائرات (ميج ٢١). مضيفا أن هناك طلبات أخرى ستأتي تباعا وتصل مباشرة الى الملحق العسكري، "يتوقع من الجانب التشيكوسلوفاكي أن يقرر بشأن ذلك خلال ١٤ يوما وهو شخصيا ذاهب الى ساحة المعركة وسوف لن نتاح له فرصة نقل تفاصيل هذه المباحثات إلى القيادة العراقية"^(٢٩). وقفت وزارة التجارة الخارجية التشيكوسلوفاكية ضد إيقاف تنفيذ الامدادات الخاصة وبررت ذلك بسبب الأرقام المثيرة "بسبب توقف الامدادات الخاصة قبل الحرب بما يقدر ب ٨٠ مليون دولار وبسبب إلغاء هذه الامدادات الخاصة لاحقا والعقوبات الاقتصادية لعام ١٩٨١ فقد لحقت تشيكوسلوفاكيا خسارة تقدر ب ٢٦٠ مليون دولار. وخلال أعوام ١٩٨١-١٩٨٤ وصلت الخسارة إلى ١,٣٥ مليار دولار، وإذا أخذ بعين الاعتبار التصدير إلى العراق في السنة الماضية بلغ ٢٠٥,٧ مليون دولار فسيعني ذلك تجميد العلاقات الاقتصادية والإساءة إلى العلاقات السياسية بين البلدين". واقترح وزير التجارة الخارجية أن يقوم (شتراوغال) بزيارة موسكو للتفاوض مع رئيس الوزراء السوفييتي (تيخونوف)^(٣٠) الذي سبق وأن أصدر أمرا بإمداد العراق بالأسلحة.

استطاعت تشيكوسلوفاكيا على ضوء تغيير موقفها من تجارة الأسلحة مع العراقيين أن تصل معهم الى أسعار جيدة. وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها نائب رئيس الحكومة العراقية (طه ياسين رمضان) في الفترة من ٢٢ - ١٩٨١/٤/٢٤ تم الاتفاق على بيع الاسلحة، وعلى إقامة صناعة أسلحة في العراق وهذا سيكون جزءا من اتفاقية بعيدة المدى يتم توقيعها حتى نهاية عام ١٩٨٢ وكمكافأة لتشيكوسلوفاكيا فقد حصلت على عقود تجارية في مجالات مختلفة " خلال شهر واحد تم التوقيع على عقد مصفى صلاح الدين للمرحلة الثانية بسعر ١٥٠ مليون دولار، عدا ٤٥٠٠ تراكورت المتفق عليها سابقا سيشتري العراق ألف تراكورت (زيتور ٧٠-عنتر) بقيمة ٦ مليون دولار، وخلال أيام قليلة تم توقيع عقد محطة الضخ في مشروع أبو غريب بقيمة ١٠ مليون دولار. الاطار المتفق عليه للتصدير (١٣٨,٣ مليون دولار) والاستيراد (٦,٦ مليون دولار) يأخذ بالحسبان ميل الميزان التجاري لصالح التشيكوسلوفاك. ووعد العراق بزيادة امواله المودعة في البنوك التشيكوسلوفاكية (٣١). زيارة (طه ياسين رمضان) هذه ساعدت شركة (أومنيبول) على التوقيع على عقود خاصة: "منذ نيسان ١٩٨١ إلى آذار ١٩٨٢ تمت الموافقة على عقود بقيمة ٦٤,٢ مليون دولار وهي بغالبيتها ذخيرة بقيمة ٤٦,٧ مليون دولار"^(٣٢).

بعد عام ١٩٨٥ بدأ تسديد العراق لديونه يتراجع وقد حاول حل هذه المشكلة وزير الخارجية (طارق عزيز) أثناء زيارته إلى براغ للفترة من ١٤-١٦/٨/١٩٨٥، وفي مباحثاته مع رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي قال: "إن العلاقات بين البلدين تبقى متميزة بالرغم من الصعوبات المالية التي يواجهها العراق" علق رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي قائلا: "ستلتزم تشيكوسلوفاكيا بواجبها تجاه تنمية الاقتصاد العراقي مع ضرورة أن تكون هناك إستراتيجية لغاية عام ٢٠٠٠"^(٣٣).

وفي نهاية عام ١٩٨٥ أجرى رئيس الوزراء (شتراوغال) مباحثات مع (طه ياسين رمضان) واشتكى الأخير من تزويد بعض الدول الاشتراكية بالأسلحة لسورية وليبيا والتي ترسل تباعا إلى إيران، أحاب (شتراوغال) أن الأسلحة التي تزود لتلك الدولتين هي للدفاع عن نفسها فقط. وهناك تعهد من تلك الدول بعدم إرسالها إلى دولة ثالثة^(٣٤). وفي تشرين الثاني عام ١٩٨٦ قام طه ياسين رمضان بزيارة إلى تشيكوسلوفاكيا ووقع على اتفاقية تعاون اقتصادي وعلمي وتقني، والتي حددت شروط منح القروض الاستثمارية وتصدير البضائع إلى العراق. وقد طلب المسؤول العراقي تزويد العراق بأسلحة خاصة وفق الاتفاقية الخاصة التي وقعت بين الحكومتين لاحقا في ١٦/٧/١٩٨٦^(٣٥).

يمكننا القول أنه مع منتصف عقد الثمانينات بدأت العلاقات الايجابية بين البلدين بالتراجع، بسبب تصاعد الحرب العراقية الإيرانية التي تسببت بتدهور الاقتصاد العراقي، وتراكمت ديون العراق تجاه تشيكوسلوفاكيا وحاول رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي (أداميتس) بحث الموضوع خلال زيارته إلى بغداد في ١٥/١٠/١٩٨٩، مؤكداً على الصعوبات التي تعاني منها بلاده في تحصيل ديونها من دول العالم الثالث بما فيها العراق. وعبر عن رغبة بلاده في استمرار تطوير العلاقات مع العراق شريطة ان يقوم العراق بتسوية بعض ديونه. الا ان تلك الديون بقيت دون تسديد والتي بلغت في آب/١٩٩٠ حوالي (٥٠٠) مليون دولار، وبقيت عالقة بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة (٦٦١ لعام ١٩٩٠) بسبب غزوه الكويت. وعند انقسام تشيكوسلوفاكيا في ١/١٩٩٣ إلى دولتين (تشيكيا وسلوفاكيا) تم تقسيم الديون بين الدولتين الجديدتين بنسبة ٣/٢ لتشيكيا و٣/١ لسلوفاكيا. ثم تم تسويتها مع العراق بعد عام ٢٠٠٣. الجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين البلدين^(٣١) :

الجدول (١) التجارة الخارجية التشيكوسلوفاكية مع العراق

(الف كرون تشيكوسلوفاكي)				السنة
الموازنة	الواردات	الصادرات	التبادل الاجمالي	
1061126	13875	1075001	1088876	1970
1657373	10811	1668184	1678995	1971
1090508	4706	1095214	1099920	1972
1132455	436871	1569326	2006198	1973
1282275	424931	1707206	2132138	1974
2129734	345000	2474734	2819734	1975
1769850	462574	232424	2694998	1976
1056839	352129	1408968	1761097	1977
926594	211605	1138199	1349804	1978
1884041	71640	1955681	2027322	1979
2617010	321517	2938527	3260043	1980
2983408	25360	3008768	3034127	1981
2631578	7684	2639262	2646946	1982
2848361	5383	2853744	2859127	1983
3083884	230735	3314619	3545354	1984
1951517	8624	1960141	1968765	1985
2279609	13982	2293592	2307574	1986
2873079	15768	2888848	2904616	1987
780626	23131	803756	826887	1988
671933	600351	1272285	1872636	1989
1333580	21580	1355160	1376741	1990

العلاقات ١٩٩١-٢٠٠٣

بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي، بسبب اجتياحه الكويت في آب ١٩٩٠ تم تحجيم التبادل التجاري مع العراق والذي أصبح يمر فيما بعد عبر برنامج النفط مقابل الغذاء.

الحكومة التشيكية بدورها التزمت بتنفيذ قرارات مجلس الأمن (٦٦١-٦٨٧- وغيرها من القرارات). وفي نفس الوقت شعرت بالوضع الإنساني الحرج في العراق، ودعمت برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد عرضت الحكومة التشيكية المساعدة الإنسانية المباشرة والتي لم تلق قبولا لدى الجانب العراقي. وبسبب تلك العقوبات تجمدت العلاقات الثنائية. بل تم إيقاف أي تعامل اقتصادي مع تشيكية من قبل الجانب العراقي وذلك بعد تصويت البرلمان التشيكي والموافقة على أن يكون مقر إذاعة (صوت العراق الحر) في براغ في تشرين أول ١٩٩٨، ثم بعد ذلك كانت العلاقات في حدها الأدنى وتم تخفيض التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى قائم بأعمال.

العلاقات ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠

بالرغم من أن الجمهورية التشيكية لم تشارك بصورة مباشرة في الحرب إلا أنها دعمت التدخل العسكري لقوات التحالف الدولية ضد النظام العراقي. ويمكننا القول أنها قد شاركت جزئياً باعتماد قرار مجلس النواب التشيكي رقم ٢٤٠ الذي أجاز انضمام لواء عسكري تشيكي للقيام بعمليات دفاعية وإنسانية في حالة استخدام أو الاشتباه باستخدام أسلحة دمار شامل ضد السكان المدنيين أو ضد وحدات التحالف لمعالجة الآثار الكارثية في منطقة عمل اللواء^(٢٧). وبعد انتهاء العمليات العسكرية كان موضوع استقرار العراق يحظى بالأولوية بالنسبة للحرب العالمية ضد الإرهاب، والتي انخرطت فيها تشيكية. وقد شاركت بشكل فعال في إعادة اعمار العراق. وقام وزير الخارجية (تسيريل سفوبودا) بزيارة إلى بغداد، وخصصت حكومتها مبلغاً قدره مليار و٧١٥ ألف كرون تشيكي، لإعادة اعمار العراق والمساعدات الإنسانية، وتنازلت عن قروضها المستحقة على العراق بنسبة ٨٠٪. وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق من قبل السفير العراقي في لندن بتاريخ ٢٠٠٦/١٧/٢٠. ثم تم التوقيع النهائي في عمان بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ وكان حجم الديون التشيكية على العراق ٢٨٥ مليون دولار^(٢٨).. والتي صرفت إما بشكل مباشر أو عن طريق المنظمات الانسانية. افتتحت السفارة التشيكية مجدداً في بغداد يوم ٢٠٠٣/٦/٢٣.

اتخذ البرلمان التشيكي قراراً بعمل المستشفى الميداني في البصرة حتى ٢٠٠٣/١١/٢٠، ثم قرر البرلمان يوم ٢٠٠٣/١٢/١٨ استبدال المستشفى بـ ١٥٠ عنصراً من عناصر الشرطة العسكرية لحماية مكان عمل القوات وهيئات المساعدة الدولية، كما تقرر إرسال ١٩ من الخبراء التشيكيين للعمل مع هيئات المساعدات الدولية، ولاحقاً اتبعت إلى قيادة التحالف المؤقتة لاعمار العراق ما بعد الحرب. كما قامت بتنظيم دورات لتدريب الموظفين العراقيين (القضاة والدبلوماسيين)، وتنظيم ست دورات لتدريب قوى الامن العراقية. في ٢٣-٢٤/١٠/٢٠٠٣ شاركت تشيكية بفعالية في مؤتمر مدريد لإعادة اعمار العراق والغاء قسم من ديونها. ان الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين قد تعطلت عملياً وخاصة الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية وذلك بسبب التغييرات السياسية الكبيرة التي حصلت في نظامي البلدين وتحولها من أنظمة شمولية دكتاتورية الى انظمة ديمقراطية والى اقتصاد السوق الحر. وقد حضر وفد رفيع من الجانب العراقي برئاسة الدكتور محمد حاج حمود، وكيل وزارة الخارجية خلال شهر نيسان /٢٠٠٧، وضم خبراء عدد من الوزارات العراقية المعنية، حيث قام الوفد بمناقشة كافة الاتفاقيات السابقة المعقودة بين البلدين وتم الغاء بعضها وتعديل البعض الاخر وفق المتغيرات الجديدة والمطلوبة وهي تنتظر موافقة مجلس النواب العراقي عليها لكي تصبح نافذة وذلك بعد ان تم اقرارها من قبل مجلس النواب التشيكي.

وقد تطورت العلاقات التجارية تدريجياً بين البلدين كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (٢) التبادل التجاري بين البلدين (الف دولار امريكي)^(٣٩)

السنة	الصادرات الى العراق	الواردات من العراق	التبادل الاجمالي	الموازنة
2003	4 536	3	4 539	4 533
2004	20 358	3	20 361	20 355
2005	17 016	3	17 019	17 013
2006	20 915	1	20 916	20 914
2007	77 450	112	77 562	77 338
2008	42 926	27	42 953	42 899
2009	139 089	6	139 095	139 083
2010	137 313	273	137 586	137 040

لقد وقفت الجمهورية التشيكية الى جانب المعارضة العراقية ايام الحكم الدكتاتوري السابق وانفردت من بين الحكومات الاوروبية في طرح قضايا انتهاكات حقوق الانسان في العراق في المحافل الدولية، وساهمت في عملية تغيير النظام وفي تدريب قوات الشرطة والامن العراقية كما وفرت المؤسسات التشيكية برامج عديدة لتدريب الكوادر الدبلوماسية والفنية العراقية في مختلف المجالات وقدمت العديد من المنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا كما وقدمت برنامجاً لعلاج امراض القلب المستعصية للاطفال العراقيين. تبدي الحكومة والشركات التشيكية رغبة اكيدة في التعاون مع الجانب العراقي.

بسبب التحسن الامني النسبي في العراق منذ عام ٢٠٠٨، بدأ التبادل التجاري يسجل ارقاما قياسية، وبطبيعة الحال فان الميزان التجاري يميل لصالح تشيكيا، الامر الذي دفع المسؤولين التشيكي الى اعادة النظر في طبيعة العلاقات مع العراق. شرع وزير الصناعة التشيكي (توشوفسكي) بزيارة بغداد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ ثم أعقبه وزير الخارجية (كوهوت) في نهاية العام. وبعد انشغال البلدين خلال عام ٢٠١٠ بالانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة، عاود مسؤولو البلدين الى تنفيذ زيارات متبادلة وقد لاحظنا خلال النصف الاول من هذا العام ٢٠١١ زيارة كل من رئيس مجلس النواب العراقي ووزير الخارجية الى براغ ثم توجهت العلاقات بزيارة رئيس الوزراء التشيكي على رأس وفد سياسي وتجاري كبير الى بغداد، تم خلالها التوقيع على مذكرتي تفاهم بين وزارتي دفاع البلدين وبين وزارة التجارة العراقية ووزارة الصناعة والتجارة التشيكية.

الخاتمة:

إن للتعاون التجاري والاقتصادي بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة وجمهورية العراق تاريخاً طويلاً، فتشيكوسلوفاكيا ظلت تصدر البضائع إلى العراق حتى عام ١٩٩٠ عندما قرر مجلس الأمن حصاراً عاماً على العراق.

الجمهورية التشيكية شاركت بفعالية في إعادة إعمار العراق، وقدمت له مساعدات إنسانية كبيرة إما بشكل مباشر أو عن طريق المنظمات الإنسانية وكل ذلك يساعد على خلق الظروف الملائمة لتطور العلاقات المستقبلية بين تشيكيا والعراق سواء السياسية منها أو الاقتصادية.

أحد أهم العوامل الايجابية في ذلك هي امكانية الاستمرار بناء على العلاقات التاريخية طويلة الأمد، فالبضائع المنتجة والمصدرة من تشيكيا إلى العراق تتمتع بسمعة حسنة، والتصدير الحالي من تشيكيا إلى العراق لديه آفاق لزيادة كبيرة فيه، وكمثال على ذلك فإن الزيادة المطردة في إنتاج النفط والغاز أمر يجعل من العراق شريكاً هاماً، والتصدير من دول الاتحاد الأوروبي إلى العراق يعتبر من أولويات

السياسة التجارية في الاتحاد الأوروبي، وذلك بالنظر إلى أمن الطاقة وما يتعلق به من تنويع مصادر استيراد مواد الطاقة الأولية، وهي الغاز والنفط. ان في يد تشيكيا الآن كل المعطيات كي تصبح مصدرا هاما للعراق، وهي تسعى الى ذلك بشكل جاد وقد مهدت الطريق الى ذلك بتشكيل مجلس رجال اعمال عراقي تشيكي، فضلا عن التوقيع على مذكرات تفاهم تمهيدا لعقد اتفاقيات تعاون مشترك.

المصادر

1. NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 82, ar.j. 78, b. 3; sv. 170, ar.j. 173, b. 10, schůze P ÚV KSČ z 25.5. 1973 a 17.10.1975.
2. NA, A ÚV KSČ, f. GH- Irák (neuspořááno), čj. 078/72, 7.8. 1972.
3. NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 126, ar.j. 126, b. 16, schůze P ÚV KSČ ze dne 12.7. 1974.
4. NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 83, ar.j. 88, k inf. 2, schůze P ÚV KSČ ze dne 20.10. 1978.
5. NA, A ÚV KSČ, f. GH- Irák (neuspořááno), podkladové materiály k náštěvě Gustáva Husáka v Iráku v květnu-červnu 1977.
6. Tamtéž.
7. NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 32, ar.j. 37, b 3, schůze P ÚV KSČ ze dne 25.3. 1977.
8. AMZV, TO-T Irák 1975-1979, čj. 02912/78-11-24, 20.11. 1978.
9. Archiv bezpečnostních složek (ABS), f. Sekretariát FMV plk. Ing. Jaroslav Verner
10. O postavení FMV výmluvně svědčí to, že 12členná delegace letěla do Iráku vládním speciálem II-62, což je letoun pro 150-198 osob. AMZV, TO-T Irák 1975-1979, čj. SM/Z-0 447/77 MV 14.3. 1977.
11. AMZV, f. PK, 22.4.1980, diskuse.
12. AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 063/82, 9.3. 1982.
13. Stipendisté KSI představovali větší část z celkového počtu iráckých studentů v Praze. Některé z nich – zejména Kurdy- Československo vyhostilo pro ilegální politickou činnost nebo kriminální delikty, dávalo jim však možnost vybrat si libovolnou západo-evropskou zemi, do které odjedou. NA, A ÚV KSČ, f. GH-Irák (neuspořááno), podkladové materiály k náštěvě Gustava Husáka v Iráku v květnu- červnu 1977. AMZV, TO-T Irák 1975-1979, 011.331/75-8, 21.2. 1975.
14. Christopher, Andrew- Vasilij, Mitrochin: *Operace KGB a studená válka- Mitrochinův archiv II*. Rozmluvy a Leda, Praha 2008, str. 169. Další zbraně KSI měl dodat podle Mitrochina SSSR a Bulharsko.

- 15.NA, A ÚV KSČ, f. GH- Irák (neuspořááno), podkladové materiály k nástěvě Gustáva Husáka v Iráku v květnu-červnu 1977.
- 16.NA, A ÚV KSČ, f. GH- Irák (neuspořááno)
- 17.NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 53, ar.j.58, k inf. 3, schůze P ÚV KSČ ze dne 11.11. 1977.
- 18.Pracovník oddělení mezinárodní politiky ÚV KSČ Václav Jumr, který Husáka dopro-vázal, z toho byl prý velmi šťasten, neboť měl od iráckých komunistů informace o špat-ném charakteru Saddáma Husajna. Rozhovor s Václavem Jumrem, 2.1. 2008.
- 19.AMZV, TO-T Irák 1975-1979, čj. 0163/77, 23.12. 1977.
- 20.NA, A ÚV KSČ, f. GH- Irák (neuspořááno), čj. 00145/78/PT-kab.Š, 30.11. 1978.
- 21.AMZV, f. PK, 22.4.1980, čj. 012.840/80-8.
- 22.Tamtěž, diskuse.
- 23.NA, A ÚV KSČ, f. GH-Irák (neuspořááno), bez čj. 5.7. 1979.
- 24.Během hovoru také: „ *Vyslovil přání, aby se naši vedoucí představitelé nenechali zmást některými informacemi, které dle poznatků iráckého vedení šíří někteří iráčtí komunisté, kteří opustili Irák, porůznych zemích a to nejen komunistických, o Iráku a jeho vedení.* “ AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 964/80, 11.6. 1980.
- 25.Shemesh, Haim: *Soviet-Iraqi Relations...*, op. cit., str. 181-185.
- 26.AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), 012.297/81-8, 31.3. 1981.
- 27.AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 016.517/80-8, 14.10. 1980.
- 28.AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 01022/85, 30.1. 1985.
- 29.NA, A ÚV KSČ, f. GH- Irák (neuspořááno), dopis Lubomíra Štrougala Gustávu Husákovi, 26.1. 1981, čj. 004/81-kab.Š.
- 30.AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 012.297/81-8, 31.3. 1981.
- 31.AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 013.073/81-8.
- 32.AMZV, TO-T 8. TO-Irák (neuspořááno), čj. 063/82, 9.3. 1982.
- 33.Tamtěž, čj. 014.051/85-8.
- 34.NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 158, ar.j. 146, b. 30, schůze P ÚV KSČ ze dne 20.12. 1985.

-
- 35.NA, A ÚV KSČ, f. 02/1, sv. 25, ar.j. 23, k inf. 11, čj. 015.287/86-8.
- 36.<http://www.businessinfo.cz/cz/rubrika/irak/1000865/>
- 37.Vladni usneseni c. 66/2003 ze 13. ledna 2003,
- 38.<http://www.mzv.cz/jnp/>
- 39.<http://www.businessinfo.cz/cz/sti/irak-obchodni-a-ekonomicka-spoluprace>